

(٢٠٠٨/١٠٠٠/٣٠٣) رقم
رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠
رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

:-

١٠
رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠
رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠
رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

٢٠٠٨/٧/١٦٦٨

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

رقم القيد في سجل المحاماة رقم ١٠

٩. أخطأت محكمة استئناف عمان ومحكمة بداية حقوق عمان عندما اعتبرتا أن التبليغات صحيحة حيث انه وسنأ لأحكام المادة الخامسة أصول مدنية حيث أن جميع أوراق التبليغ لم تشمل على اسم المحضر بالكامل حيث ورد اسمه من مقطعين وهذا يخالف نص المادة الخامسة من أصول مدنية الفقرة الخامسة .
١٠. أخطأت محكمة استئناف عمان عندما اعتبرت أن التبليغات صحيحة حيث أنه وسنأ لأحكام المادة الخامسة من أصول مدنية حيث أن جميع أوراق التبليغ لم تشمل على اسم الشاهد بالكامل حيث ورد اسمه من مقطعين وهذا يخالف نص المادة الخامسة من أصول المدنية .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

الرد

لدى التفتيش والمداولة نجد أن المدعي محمد احمد خالد الخصيولات أقام هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها :-

١. إسمان محمد عبد اللطيف أبو نفيسة .
٢. خان احمد عبد اللطيف أبو نفيسة .

موضوعها بطلان تبليغات في القضية الصلحية الحقوقية رقم (٢٠٠٢/٤٠٤٠) والقضية التنفيذية رقم (٢٢٢٤/٢٠٠٤ ص) ووقف التنفيذ فيها وغير مقدرة القيمة وعلى سند من القول :-

١. علم المدعي بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٤ ومن إخطاره بتجديد القضية التنفيذية رقم (٢٢٢٤/٢٠٠٤ ص) والمتفرعة عن القضية التنفيذية رقم (٢٨٠٥/٢٠٠٢ ص) والتي تم تجديدها بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤ بأن المدعى عليها قد أقاما لدى محكمة صلح حقوق عمان دعوى موضوعها أخلاء ماجور ومطالبة بأجور مستحقة تبلغ (٢٨٨٠) ديناراً وإن تم تنفيذ الحكم لدى دائرة تنفيذ محكمة بداية عمان تحت الرقم (٢٨٠٥/٢٠٠٢ ص) .

٢. لقد تمت إقامة دعوى لدى محكمة صلح حقوق عمان وموضوعها إخلاء ماجور ومطالبة بمبلغ (٢٨٨٠) ديناراً وقد أورد المدعى عليها بأن عنوان المدعى في لائحة الدعوى رقم (٢٠٠٢/٤٠٤٠) هو الهاشمي الشمالي دوار نقاوة فوق مخازن الصقوة عيادة الدكتور محمد الخالد ووردت مشروحات على مذكرات الدعوى أن المدعي غير موجود على هذا العنوان .
٣. لقد تم تبليغ المدعي وحسب ما جاء في مذكرة الدعوة لجلسة ٢٠٠٢/٥/٦ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ على عنوان غير الوارد في لائحة الدعوى حيث تم إجراء التبليغ على عنوان المدعي عليها وهو طبربور خلف مقهى ليالي الشرق وهذا العنوان لا يعود للمدعي حيث أنه ترك المنزل شهر ٢٠٠٠/٥ بالإضافة إلى وجود مذكرة دعوة أخرى لجلسة ٢٠٠٢/٥/٦ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٥ تفيد بأن المدعي عليه غير موجود على هذا العنوان .
٤. أخطأت محكمة صلح حقوق عمان في القضية الصلحية الحقوقية رقم أخطات محكمة صلح حقوق عمان على تبليغ الإصااق لموعد المحاكمة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٠٤ ص (باعتبارها على تبليغ الإصااق لموعد المحاكمة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٦ حيث أن هناك مذكرتي دعوى الأولى بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ وعلى العنوان الوارد في لائحة الدعوى بالإضافة إلى مذكرة دعوة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٥ تفيد بأن المدعي غير موجود على هذا العنوان إذا كان على محكمة الصلح ان تعيد التبليغ حسب الأصول أو تبليغ المدعي بطريق النشر بواسطة صحفيين يوميين .
٥. ولدى علم المدعي ومن الإخطار التنفيذي في القضية التنفيذية رقم ٢٠٠٤/٢٢٢٤ ص (تبين أن المدعي عليها قاما بإجراء التبليغ على عنوان لا يعود للمدعي حيث أن جميع الإخطارات التنفيذية في القضية التنفيذية رقم ٢٠٠٢/٣٨٠٥ ص) تم تبليغها على العنوان طبربور خلف مقهى ليالي الشرق .
٦. لقد تم إجراء التبليغ بالإصااق على عنوان غير صحيح حيث أن المدعي ترك الماجور منذر شهر ٢٠٠١/٥ وقام بتسليم المفاتيح إلى وكيل العمارة المدعو عبد الكريم البرق وأن مذكرات التبليغ ومنها مذكرات الدعوة كانت تفيد بأن المدعي غير موجود على هذا العنوان ومع ذلك فإن محكمة صلح حقوق عمان قامت بمحاكمته بمثابة الوجيهي .
٧. إن من شأن الاستمرار بتنفيذ القضية التنفيذية رقم (٢٠٠٤/٢٢٢٤ ص) لدى دائرة تنفيذ عمان الحق الأضرار المادية والمعنوية بالمدعي التي لا يمكن تفاديها .

نظرت محكمة بداية حقوق عمان الادعوى وباشرت تحقيقها وبعد أن استكملت إجراءاتها أصدرت حكماً رقم (٢٠٠٤/٢٦١١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٣١ قضت فيه برد الادعوى وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف .

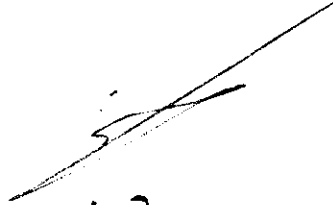
لم يرتض المدعي الحكم فطعن فيه استئنافاً وأصدرت محكمة استئناف عمان الحكم رقم (٢٠٠٥/٣٨٠٢) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨ قضت فيه بفسخ الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى موضوعاً ومن ثم إصدار الحكم المقنعى وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف إلى نتيجة الحكم .

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة البداية اتبعت الفسخ واستكملت الإجراءات وأصدرت حكماً رقم (٢٠٠٦/١٦٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨ قضت فيه بأنه ثبت للمحكمة صحة التبليغات في القضية الصالحة الحقوقية رقم (٢٠٠٢/٤٠٤٠) والقضية التنفيذية رقم (٢٠٠٢/٢٢٢٤) وقررت رد دعوى المدعي .

لم يرتض المدعي الحكم فطعن فيه استئنافاً وأصدرت محكمة استئناف عمان حكماً رقم (٢٠٠٦/٢٣٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٨ قضت فيه برد الاستئناف موضوعاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

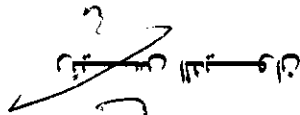
لم يرتض المدعي الحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب المبسطة في الالاحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ وعلى العلم .

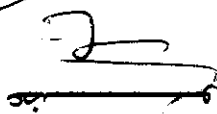
ودون الرد على أسباب الطعن التمييزي نجد من الرجوع إلى المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن الأحكام الاستئنافية القابلة للطعن أمام محكمة التمييز هي الأحكام الصادرة في القضايا الحقوقية التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار .

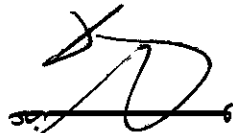


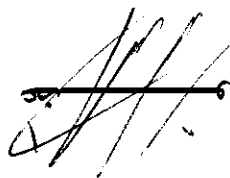
303




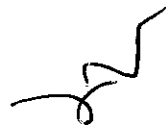


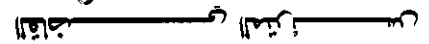




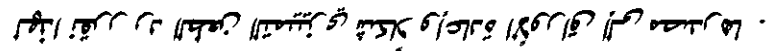


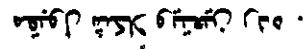


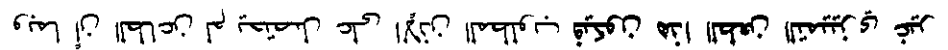


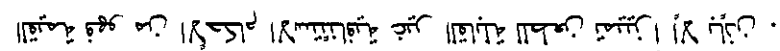


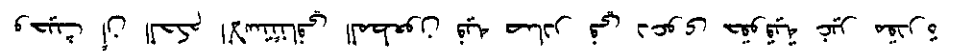
٢٠٠٨/١/٢٤ ٢٠٠٨/١/٢٤ ٢٠٠٨/١/٢٤ ٢٠٠٨/١/٢٤ ٢٠٠٨/١/٢٤

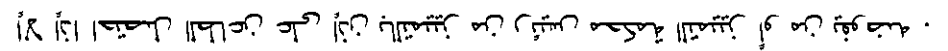
١. 

٢. 

٣. 

٤. 

٥. 

٦. 

٧. 